

عاصفة الاحتجاجات العمالية تتواصل في محافظات مصر



الاثنين 19 مايو 2014 12:05 م

واصل العشرات من عمال شركة "بتروتريد" في إضرابهم الذي بدأه منذ أمس الاثنين، احتجاجاً منهم على قرارات الإدارة بإجراء عمليات نقل تعسفي لهم في مناطق نائية، رغم أنهم يعملون بفرع الشرطة بينها إلى جانب محلات إقامتهم

وقام العمال بتحرير محضر بالنيابة العامة وآخر بقسم بنها حمل رقم 1813 إداري لسنة 2014، ضد إدارة الشركة، وكذلك يثبتون فيه قرار إضرابهم السلمي عن العمل

من جهة أخرى، فوجئ العشرات من عمال شركة "البتروكيماويات المصرية" بفصل العشرات منهم بدون أي سبب معروف، الأمر الذي دفع زملائهم إلى التوجه إلى رئيس مجلس إدارة الشركة، إلا أنه رفض مقابلتهم وكذلك رفض الرد على الشكاوى التي كان قد تقدم بها العمال ليستفهموا عن هذا الأمر

وفي السياق ذاته، أكد المئات من عمال المحاجر عن غضبهم وأزمته التي تسبب فيها القرار بغلق 193 محجر، وتشريد عمالها الذين تصل أعدادهم إلى الآلاف

وقال سمير طوسه، رئيس نقابة العاملين بمحاجر المنيا: إن العاملين يعانون من أزمة تشريدهم بعد صدور قرار غلق وتشريد العمال إضافة إلى الظروف المهينة السيئة التي كانوا يتعرض لها من مخاطر العمل اليومية

من جهة أخرى، أصدر عمال شركة "ناتجاس" المضرين منذ عشرات الأيام، بياناً للرأي العام يوضحون فيه موقفهم من القهر الذي يعانونه من إدارة الشركة بفصلهم تعسفاً، ويستغيثون من إجبار الركة لهم بتوقيع استقالات حتى يتمكنوا من الاستمرار في العمل

وتحدث العمال في بيانهم عما يتعرضون له الآن من قهر وارهاب من إدارة الشركة للتوقيع على استقالات جماعية واما يتم فصلهم تعسفاً ومنعهم من ممارسة عملهم والذي يقوموا به منذ أكثر من 15 عاما منذ نشأة هذه الشركة

حيث قامت ادارة الشركة في كافة الفروع بمنع أكثر من 200 عامل من التوقيع في سجلات الحضور والانصراف وكلهم من العمال القدامى المحرر لهم عقود غير محددة المدة والذي يتراوح عمر الواحد منهم الآن ما بين 40 و55 عاما وأصبحوا جميعا بين ليلة وضحاها يفترشون الرصيف

وعندما توجه "بحسب ما جاء في البيان" للمسئول عن هذه القرارات وهو مدير عام الموارد البشرية بالشركة أفاد بأن هذه سياسة الشركة وهي التخلص من كافة العمالة ذات العقود الدائمة بالشركة ليحل محلها عماله جديدة بعقود مؤقتة ومن لم يفصل اليوم سيتم فصله غداً

وقال العمال انه حتى كتابة هذه السطور دون رادع من أي جهة أو سلطة في الدولة حتى وزارة القوى العاملة لم تستطع القيام بشيء لإثباته عن اتخاذ هذه القرارات مبررة ذلك بأن قانون العمل 12 لسنة 2003 لا يجبر صاحب العمل على منع الفصل التعسفي للعامل حتى ولو حكمت المحكمة بعودة العامل الى عمله

واستغاث العمال مطالبين بسرعة التدخل لاتخاذ الإجراءات المناسبة لوقف هذا الفصل التعسفي الغير مبرر وسياسة قطع الأرزاق التي تنتهجها الشركة دون رادع من أحد

وفي مجال السياحة، سادت حالة من الغضب بين عمال السياحة والجمعية العمومية لشركات السياحة والسفر، وذلك بعد أن فوجئ العمال بعد ذهابهم الى مجلس الوزراء ورئاسة الجمهورية، ليسألوا عن قرار جمهوري يخص موضوع لائحته انتخابات مجالس الغرف السياحية[] وكانت المفاجأة تم نفي الخبر الذي تداولته الصحف منذ أيام بهذا الآن رغم انه صادر عن الحكومة، جملة وتفصيلا وان الدولة في ظروف لا يعنىها هذا الموضوع حاليا وهناك الالهم للمواطن وعودة الامن والإنتاج[]

الأمر الذي أصاب العمال بالإحباط بعد تحضيرهم للمشاركة في انتخابات الغرف السياحية وتعديل مراكزهم الوظيفية والاجتماعية[]
بوابة الحرية والعدالة